



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

الصناعة المالية الإسلامية بين الواقع والمتوقع

Islamic Finance Industry Between Reality and Expectations

أمال بن فلامي، Benfalami Amel¹ *، a.benfalami@univ-bouira.dz

¹ دكتوراه، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)

ملخص	تاريخ الإرسال: 2024/12/19	تاريخ القبول: 2025/05/23	تاريخ النشر: 2025/05/28
هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع الصناعة المالية الإسلامية، من خلال استقراء مختلف الإحصائيات والبيانات حول (تطور إجمالي أصول المالية الإسلامية عالمياً وإقليمياً، وتطور أصول القطاعات المالية الإسلامية، لمؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFI)، وذلك للتمكن من رؤية آفاقها المستقبلية في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها شهدت تطوراً كبيراً، أين بلغ إجمالي أصولها ما يقارب 5 ترليون، ويتوقع نموها بمعدلات تتراوح 10 إلى 15 بحلول 2028، كما خلصت إلى أنه وبالرغم من النمو الكبير الذي شهدته إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات أهمها (غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يراعي طبيعتها وخصوصيتها، المنافسة من القطاعات المالية التقليدية، نقص الثقافة المالية الإسلامية).			

تصنيف JEL: G15 ؛ G21 ؛ G22 ؛ G23

Abstract	Keywords
This study aimed to diagnose and analyze the reality of the Islamic financial industry by extrapolating various statistics and data regarding the (overall development of Islamic financial assets globally and regionally, and the development of assets in Islamic financial sectors, for the Islamic Finance Development Index (IFI)), in order to gain insights into its future prospects in light of the significant challenges it faces. The study concluded that the Islamic financial industry, across its various sectors, has witnessed significant development, with total assets reaching approximately 5 trillion. It is expected to grow at rates ranging from 10 to 15 by 2028. Additionally, it concluded that despite the substantial growth it has experienced, it still faces many challenges, the most important of which are (the absence of a legal and regulatory framework that considers its nature and specificity, competition from traditional financial sectors, and the lack of Islamic financial culture)	Islamic finance; Islamic banks; Islamic sukuk; Islamic takaful; Islamic investment funds.

JEL Classification Codes : G15 ; G21 ; G22 ; G23

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: a.benfalami@univ-bouira.dz

1. مقدمة:

تحريم الربا وتعزز فلسفة المشاركة في الأرباح والخسائر، هو ما جعلها جذابة لفئة كبيرة من المتعاملين و المستثمرين ليس فقط في الدول المسلمة بل وحتى في العديد من الدول الغير مسلمة. ونظرا للاهتمام العالمي المتزايد بالنماذج الاقتصادية الأخلاقية والمستدامة و العادلة، باتت مختلف خدمات الصناعة المالية الإسلامية (البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، التكافل الإسلامي) خيارا جذابا ومناسبا لجذب رؤوس الأموال، مما جعلها تشهد نموا ملحوظا خلال العقود الأخيرة، أين تقدر أصولها الإجمالية بتريليونات الدولارات. إلا أنه وبالرغم من التطور الكبير الذي شهدته مختلف قطاعاتها إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات أبرزها غياب الأطر التنظيمية والإقليمية الملائمة لطبيعة عملها، والمنافسة الغير متكافئة من القطاعات المالية التقليدية من جهة، والتطور والتحولات الرقمية التي تعيد بشكل عام تشكيل الصناعة المالية الإسلامية.

1- الإشكالية الرئيسية

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القائمة ؟ وماهي آفاقها المستقبلية؟

2- الأسئلة الفرعية

بغية الإجابة على الإشكالية بدقة ووضوح نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم تطورات الصناعة المالية الإسلامية؟
- ماهي أبرز التحديات الراهنة للصناعة المالية الإسلامية؟
- هل استطاعت الصناعة المالية الإسلامية احتلال مكانة هامة على المستوى العالمي من خلال تقديم بديل مالي وأخلاقي للصناعة المالية التقليدية ؟

3- فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ارتأينا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تقتصر منتجات وخدمات التمويل الإسلامية على خدمات البنوك الإسلامية فقط.
- لازالت الصناعة المالية الإسلامية تواجه العديد من التحديات أبرزها المنافسة الغير متكافئة من الصناعة المالية التقليدية وتوحيد الفتاوى الشرعية في مختلف المعاملات المالية الإسلامية.
- استطاعت الصناعة المالية الإسلامية احتلال مكانة هامة من خلال تقديم بديل مالي كنموذج قادر على تحقيق التوازن بين الربحية والقيم الأخلاقية.

4- منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند عرضنا للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل بيانات وإحصائيات تطور وضعية الصناعة المالية الإسلامية عالميا وإقليميا.

5- الدراسات السابقة

- أمين عويسي، وآخرون (2021)، تحليل اتجاهات تطور المالية الإسلامية في العالم آفاق 2035، تمثلت في مقال علمي، عالجت في إشكاليته أهم ملامح اتجاهات تطور وانتشار المالية الإسلامية في العالم إلى غاية سنة 2035، وخلصت الدراسة إلى أن النمط الأكثر سيطرة هو التمويل بالمداينات عالميا وإقليميا طيلة فترة الدراسة، إضافة إلى نشوء ميول تبني نمط التمويل بصيغة المشاركات في غالبية أقاليم العالم.
 - محمد القايدي، (2023)، التمويل الإسلامي في زمن العولمة: التحديات والآفاق، تمثلت الدراسة في مقال علمي عالج إشكالية التحديات التي تعترض المالية الإسلامية في زمن العولمة وسبل تجاوزها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أهمية المراجعات في قطاع البنوك الإسلامية لتواكب التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة.
- 6- تقسيمات البحث:

- تناولت الدراسة ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:
- مفاهيم أساسية حول الصناعة المالية الإسلامية
- واقع الصناعة المالية الإسلامية
- مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة.

II. الإطار النظري:

1. مفاهيم أساسية حول الصناعة المالية الإسلامية

أ. مفهوم الصناعة المالية الإسلامية :

عرف الدكتور منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية". (قحف، 2004)

عرفه الدكتور فؤاد سرطاوي التمويل الإسلامي على أنه "تقديم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري" (السرطاوي، 1999).

ب. خصائص الصناعة المالية الإسلامية:

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الانسان مستخلف على هذا المال في الأرض ويجب أن يسير بهذا المال وفقا لأوامره ومقاصده، ولهذا فإن التمويل الإسلامي يتميز بجملة من الخصائص والميزات، تشكل مركز القوة والمرونة والتنوع لهذا التمويل، ويمكن إجمال أهم هذه الخصائص كالآتي: (جولتيكين، 2021)

- تحريم التعامل بالفائدة الربوية (الربا).
- توجيه المال نحو الاستثمار والاقتصاد الحقيقي
- توفير حزمة متنوعة ومتعددة لتلبية كل احتياجات الأفراد والمستثمرين

- مراعاة المقاصد الشرعية
- مراعاة القواعد الفقهية وضوابط الشريعة الإسلامية.
- تحقيق العدل بين جميع الأطراف والأفراد.
- المشاركة في الأرباح والخسائر.

ت. قطاعات المالية الإسلامية :

المصرفية الإسلامية (البنوك الإسلامية):

يمكن تعريف البنوك الإسلامية أنها مؤسسات بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. (شهاب الدين، 2011) .

الصكوك الإسلامية :

هي " أداة استثمارية قائمة على تجزئة رأس المال من خلال إصدار صكوك ملكية برأس مال القراض، ذات وحدات قيمتها متساوية ، مسجلة بأسماء ملاكها وأصحابها كونهم المالكون لحصص شائعة في رأس المال وما يحول إليهم حسب نسبة حصصهم". ((4/3)، 1988

التأمين التكافلي (التكافل الإسلامي):

التأمين التكافلي عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو إخطار معينة على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين. (الحميد، 2014)

صناديق الاستثمار الإسلامية:

هي "مؤسسات تهدف إلى تجميع أموال صغار المدخرين وذلك بغرض استثمارها على ربح حلال تراعى فيه أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، كما أنها مؤسسة مالية في شركة مساهمة، تتولى تجميع المدخرات من الجماهير بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، تعهد إلى جهة أخرى لإدارتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لاستثمارها نيابة عن المدخرين لتحقيق أعلى عائد من الربح بأقل مخاطرة وفق شروط متفق عليها. (الدين، 2020)

2. واقع الصناعة المالية الإسلامية

أ. المشهد المالي الإسلامي العالمي:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية نموا وانتشارا واسعا منذ نشأتها في العديد من الدول الإسلامية والغير إسلامية، إذا تشير الإحصائيات إلى انتشار المالية الإسلامية في أكثر من 36 دولة ، ويرجع الانتعاش الكبير إلى قدرتها على تقديم منتجات وخدمات تلبي رغبات واحتياجات الأفراد في الاستثمار بشكل متوافق مع الشريعة الإسلامية من جهة و تحقيق الربح من جهة أخرى.

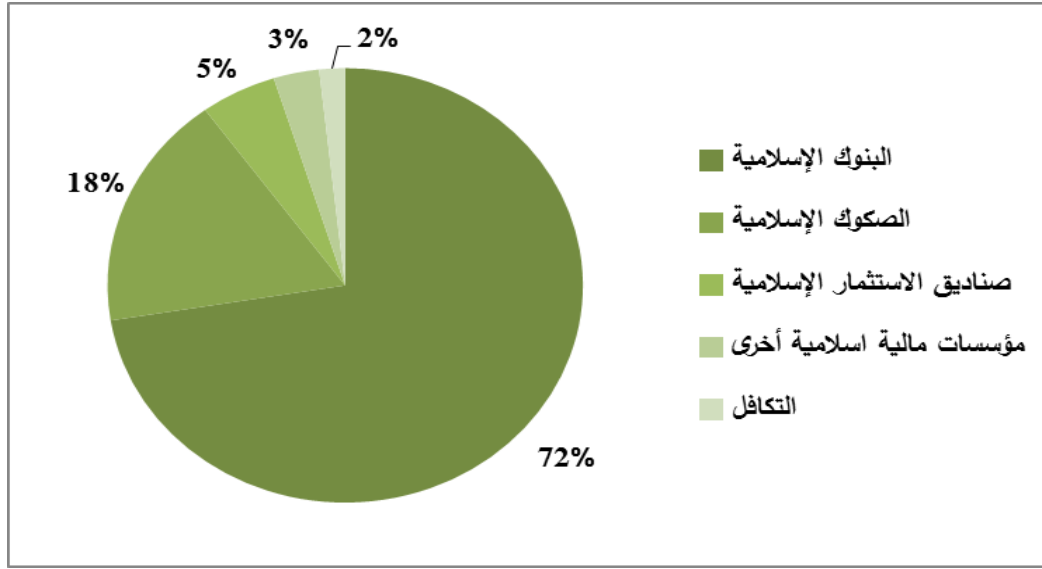
الشكل رقم (01): تطور حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2015-2023 (الوحدة مليار أمريكي)

Source: (ICD- LSEG , 2024).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أصول التمويل الإسلامي نمووا مستمرا خلال الفترة 2015-2023 ، إذ تقترب من علامة 5 تريليون دولار أمريكي ، حيث ارتفعت الأصول المالية الإسلامية العالمية بنمو مزدوج بنسبة 11% من سنة 2021 إلى سنة 2022 ومن سنة 2022 إلى سنة 2023، ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا النمو هو الدور الكبير الذي لعبته أسواق رأس المال الإسلامية وكذا القطاع المصرفي الإسلامي كفاءته التشغيلية وشراكاته مع شركات التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، فضلاً عن الدعم الأساسي من النمو في القطاع المصرفي وسوق الصكوك. وقد أظهرت الصناعة المالية الإسلامية درجة عالية من المرونة، حيث وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19 إلى أنها سجلت زيادة سنة 2021 قدرها 20 بالمئة مقارنة بسنة 2020.

ب. أصول المالية الإسلامية حسب القطاعات لسنة 2023

تتوزع أصول المالية الإسلامية على أربعة قطاعات أساسية وهي: البنوك، الصكوك، التكافل، صناديق الاستثمار ، والمؤسسات الإسلامية الأخرى، وفيما يلي توزيع إجمالي مالية الإسلامية حسب هذه القطاعات. والشكل الموالي يوضح حصة كل قطاع من إجمالي المالية الإسلامية.

الشكل رقم (02): توزيع أصول المالية الإسلامية حسب القطاعات لسنة 2023 (الوحدة مليار دولار)

Source : (ICD- LSEG , 2024,P30.)

يلاحظ من الشكل أعلاه ، قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية يستحوذ على ما يفوق ثلثي أصول التمويل الإسلامي بنسبة بلغت 72 بالمئة . وقد نما بنسبة 12% ليصل إلى 3.6 تريليون دولار أمريكي أي 2024. ويرجع ذلك إلى تبني العديد من الدول العمل به مثل ملاوي وأوغندا. كما يرحب أيضًا بلاعبين جدد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في ماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

وتعتبر الصكوك ثاني أكبر قطاعات في المالية الإسلامية أين بلغت نسبتها 18 بالمئة ، و 863 مليار دولار أمريكي من حيث القيمة القائمة وتجاوزت 200 مليار دولار أمريكي من حيث الإصدارات في عام 2023 وحده. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإصدارات السيادية للحفاظ على منحنيات العائد في الأسواق الرئيسية، والعروض الضخمة من الأسواق غير التقليدية، والزيادة الكبيرة في إصدار الصكوك الخضراء والمستدامة.

كما نما قطاع التكافل بنسبة 1% عالميًا ليصل إلى 86 مليار دولار أمريكي سنة 2024. وترجع هذه النسبة الضئيلة إلى العقبات بما في ذلك المنافسة من التأمين التقليدي، والخيارات المحدودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والضغط الناجمة عن دورة تشديد السياسة النقدية. وعلى الرغم من هذه التحديات، يشهد القطاع تحركات في دول جديدة مثل الفلبين وتنزانيا.

قطاع صناديق الاستثمار هو الآخر شهد نمو بنسبة 02% أين بلغت نسبته سنة 2024 ما يعادل 05 بالمئة مقارنة بنسبة 03 بالمئة سنة من حيث النسبة و 254 مليار دولار من حيث القيمة . كما نمت المؤسسات المالية الإسلامية لتصل إلى 153 مليار دولار أمريكي سنة 2024. وسجلت التكنولوجيا المالية الإسلامية نموًا مستمرًا في الأرقام، حيث تولي بعض شركات التكنولوجيا المالية اهتمامًا وثيقًا برقمنة الصكوك ووضع معايير جديدة للابتكار في الصناعة.

ت. توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة لسنة 2023
منذ نشأت المالية الإسلامية حاولت العديد من الدول والأقاليم أن تكون مركزاً لمختلف منتجات هذه الأخيرة واحتلال الصدارة من خلال بذل العديد من الجهود، والجدول التالي يوضح توزيع أصول الصناعة المالية الإقليمية وقطاعيا خلال سنة 2023.

الجدول رقم (01) : توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة لسنة 2023 (مليار دولار)

المنطقة	أصول البنوك الإسلامية	الصكوك الإسلامية	أصول الصناديق الإسلامية	التكافل الإسلامي	المجموع	النسبة %
دول شرق آسيا	313.83	411.25	38.13	5.75	768.96	21.80
أوروبا و آسيا الوسطى	79.70	102.02	46.24	0.61	228.57	8.30
دول مجلس التعاون الخليجي	1,463.91	292.96	28.16	14.64	1,847.42	52.50
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	13.36	3.20	3.50	0.01	19.20	0.70
جنوب آسيا	83.58	19.63	5.13	0.24	108.58	3.10
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	417.79	6.30	0.07	2.79	427.82	12.70
دول أخرى	–	14.64	11.06	–	25.70	0.90
المجموع	2,372.17	850.00	132.29	24.05	3,378.51	100

Source: (Board., 2024,P20).

يوضح الجدول أعلاه أن توزيع أصول التمويل الإسلامي يمتد عبر العديد من المناطق والتي تشمل في مجملها 136 دولة. تستحوذ منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حالياً أكثر من 50% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي العالمية في عام 2023، مما يعكس دورها المحوري في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ويرجع هذا في المقام الأول إلى النمو الكبير وهيمنة الخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة. بالإضافة إلى القطاع المصرفي القوي، يشمل مشهد التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي أسواق الصكوك الناشئة والاهتمام المتزايد بالتأمين الإسلامي، على الرغم من أن هذه القطاعات لا تزال أصغر نسبياً مقارنة بالقطاع المصرفي. كما تعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ سوقاً رئيسية للتمويل الإسلامي، حيث تمثل ما يزيد قليلاً عن 20% من أصول التمويل الإسلامي في عام 2023. تُظهر أصول التمويل الإسلامي في المنطقة تنوعاً عبر كل من القطاعات

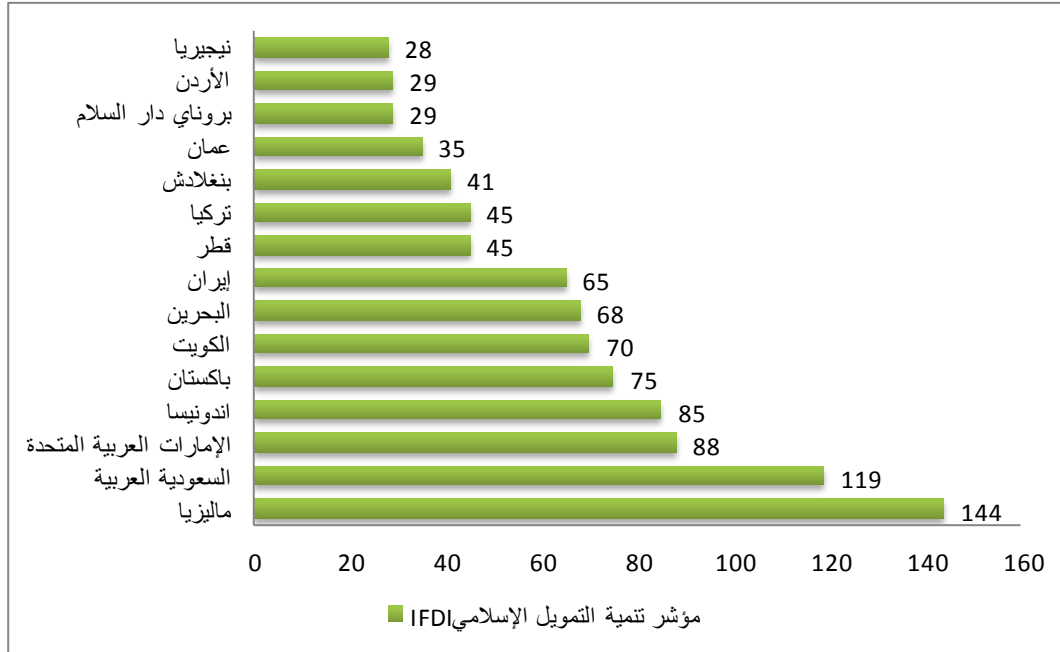
المصرفية وغير المصرفية، مما يدل على التطور الشامل لصناعة التمويل الإسلامي في المنطقة، أما عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن الأصول المصرفية الإسلامية جديرة بالملاحظة، ولكن القطاعات غير المصرفية، وخاصة أسواق الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية، لا تزال غير متطورة نسبياً، مما يوفر مساحة لنمو كبير عبر هذه القطاعات.

وتمثل مناطق إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا أسواقاً أصغر ولكنها متنامية في مشهد المؤسسات المالية الإسلامية. وفي حين أن حصصها الحالية أصغر نسبياً، فإنها تقدم إمكانات كبيرة للنمو والتوسع، وخاصة مع زيادة الوعي والطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في هذه المناطق، والتي لا تزال غير مستغلة نسبياً.

ث. الدول الأكثر تطوراً في التمويل الإسلامي وفقاً لمؤشر تنمية التمويل الإسلامي 2024

يقيس مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI حالة تطور صناعة التمويل الإسلامي فيقدم أداء القطاعات الفرعية وتصنيفاتها لـ 136 دولة حول العالم، طورته شركة رفينيتيف REFINITIV بالتعاون مع مؤسسة DINARSTANDARD يعتمد المؤشر على خمسة محاور أساسية تشكل المحركات الرئيسية للتنمية لسنة 2023 وهي: الأداء المالي، الحوكمة، الاستدامة، المعرفة و الوعي. ويركز المؤشر بنسبة أكبر على المكونات المالية بنسبة 40%، والحوكمة بنسبة 25% ويتم توزيع الوزن الباقي على بقية المحددات.

الشكل رقم (03): ترتيب الدول حسب مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI 2023



Source : (ICD- LSEG , 2024 , P16) .

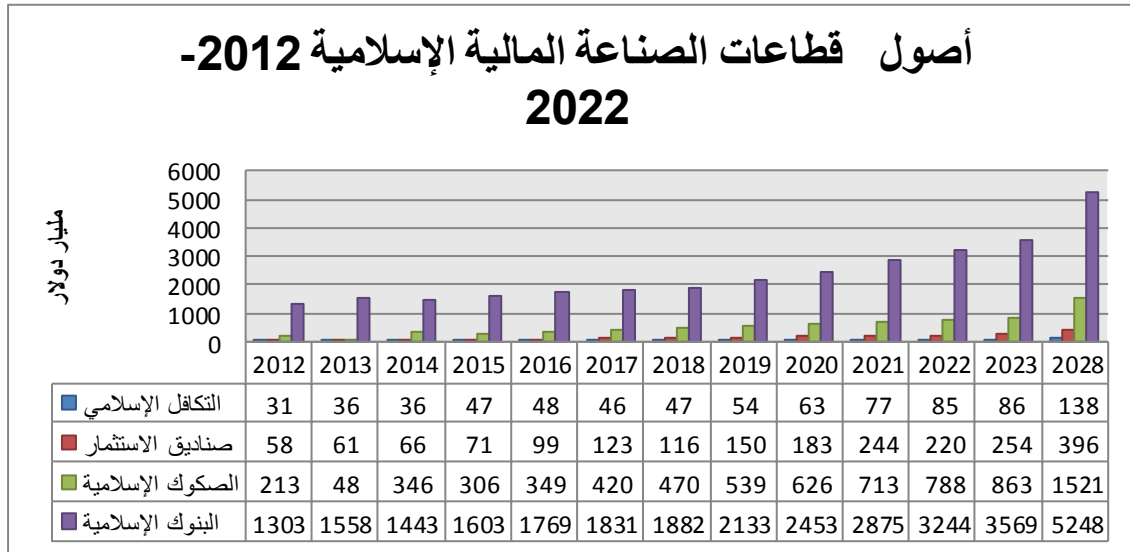
بلغ متوسط النتيجة العالمية لمؤشر تنمية التمويل الإسلامي علامة 12، وبالنظر إلى متوسط النتيجة العالمية، هناك تطور غير متوازن للتمويل الإسلامي، حيث سجلت ماليزيا أعلى النقاط 144، والمملكة العربية السعودية 119، والإمارات العربية المتحدة 88، وإندونيسيا 85 وباكستان 75. وحتى بين هذه المجموعة من الدول الخمس الأكثر تقدماً، هناك تباين كبير في النتائج بين الكويت التي تحتل المركز الخامس وماليزيا الدولة الرائدة.

وتصدرت ماليزيا الترتيب العالمي الإجمالي لجميع المؤشرات الرئيسية باستثناء المعرفة. تُعد المملكة العربية السعودية من بين الدول الأعلى تصنيفاً في الأداء المالي والاستدامة والوعي والمعرفة. تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة، ثالث أكثر الدول تطوراً في مجال التمويل الإسلامي، المركز الأول بين الدول في مؤشر الوعي، وتحتل المركز الثاني في مجال الحوكمة. وبعيداً عن الدول الثلاث الأولى، تتصدر إندونيسيا، التي تحتل المركز الرابع، مؤشر المعرفة، وتحتل الدولة المركز الخامس في مؤشر الاستدامة والوعي والأداء المالي. وتهيمن دول مجلس التعاون الخليجي الست على الدول الخمس عشرة الأولى. أما المناطق الأخرى التي تشكل عاملاً في هذه المجموعة فهي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتركيا ونيجييريا هما الدولتان الوحيدتان خارج هذه المناطق بين الدول الخمس عشرة الأكثر تطوراً في مجال التمويل الإسلامي.

ج. تطور أصول قطاعات الصناعة المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2023.

يوضح الشكل الموالي تطور مختلف المنتجات والخدمات الإسلامية خلال الفترة 2012-2023 وتوقعاتها إلى غاية سنة 2028

الشكل رقم(04): التطور أصول قطاعات الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2023



Source : (ICD- LSEG , 2024).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول البنوك الإسلامية توسعت في العالم بسرعة لتصل إلى 3.56 تريليون دولار أميركي في عام 2023. وكان أعلى نمو في الخدمات المصرفية الإسلامية في العقد الماضي في المملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران التي استفادت من تحسن عملتها المحلية في السنوات الأولى. وبامتلاكها نحو 70% من حصة الأصول المالية الإسلامية العالمية، كانت الخدمات المصرفية الإسلامية المحرك الرئيسي للنمو الإجمالي للصناعة في العقد الماضي، وظلت البنوك الإسلامية صامدة خلال تقلبات السوق من عام 2012 إلى عام 2023، حيث تعافت بشكل وثيق من الضغوط الشديدة التي فرضت عليها خلال جائحة كوفيد-19 وعدم اليقين الاقتصادي بعد عام 2020 التي دفعت المستثمرين إلى دفع المزيد من رأس المال والاستثمارات نحو المؤسسات المصرفية الإسلامية. وقد كان للتكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي من بين التطورات الرئيسية التي كان لها تأثيرات مادية على تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في العقد الذي سبق عام 2022. حيث شهدت افتتاح العديد من البنوك الرقمية الجديدة مثل ماليزيا وإندونيسيا في آسيا والبحرين والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط وتركيا والمملكة المتحدة في أوروبا.

كما يلاحظ أن سوق الصكوك الإسلامية شهد أيضا نموا واسعا خلال الفترة 2012-2023، حيث بلغت قيمة الصكوك الصادرة في عام 2023 ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2012 أين بلغت 863 مليار دولار أميركي مقارنة بـ 213. مليار دولار أميركي. وقيمة إجمالية بلغت 1.42 ترليون دولار أميركي. وزيادة بلغت 09 بالمئة سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 ويرجع هذا النمو في سوق الصكوك في المقام الأول إلى الحاجة المتزايدة للتمويل. بالإضافة إلى ذلك، أدركت قاعدة المستثمرين الأوسع أيضا جاذبية الأداة، ويرجع ذلك جزئيا إلى ندرتها، وجزئيا إلى ميزات الفريدة المختلطة التي تمتد بين الأسهم والدخل الثابت. وقد استغلت العديد من الحكومات والشركات السوق المتخصصة على الرغم من الهياكل والإجراءات المعقدة للأداة مقارنة بالسندات التقليدية. منذ عام 2002، عندما تم إصدار أول صكوك خلال فترة التمويل الإسلامي الحديثة، وعلى مدار العقد، شهدت الصكوك انتعاش أنواع وهياكل مختلفة مثل صكوك المشاريع والصكوك العابرة للحدود. كما اكتسبت صكوك الخزنة وصكوك التجزئة زخما بينما كانت هناك مؤخرا حركة نحو الصكوك الخضراء وأنواع أخرى من الصكوك البيئية والاجتماعية والحوكمة. وبشكل عام، استغلت العديد من الدول سوق الصكوك، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين وماليزيا وإندونيسيا ومصر، وتلك التي تمثل أسواق التمويل الإسلامي الأصغر مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا. وقد تم الاكتتاب في معظم صكوكها وبيعها بأسعار ضيقة، مما يعكس الطلب المرتفع على الصكوك على مستوى العالم.

و بالنسبة لصناديق الاستثمار فقد كان نمو الصناديق الإسلامية غير محسوس تقريبا من عام 2012 إلى عام 2015 قبل أن يبدأ القطاع في استعادة نشاطه. حيث كان هناك نمو طردي من عام 2016 وإن كان مع انخفاضات طفيفة في عامي 2018 و 2022. وبلغ عدد الصناديق الإسلامية 2233 في عام 2022، مع 406 مدير أصول عالمي يمتلكون 219.75 مليار دولار أميركي في الأصول قيد الإدارة. وشهد سوق الصناديق الإسلامية تعافيا أين بلغ إجمالي الأصول المدارة العالمية للصناديق الإسلامية 254.5 مليار دولار أميركي في نهاية عام 2023. ويمثل هذا زيادة سنوية بنسبة 16% مقارنة بالانخفاض السنوي في عام 2022 عن عام 2021. وكان هذا النمو مدفوعا بإطلاق 239 صندوقا إسلاميا جديدا خلال عام 2023، ليصل إجمالي عدد الصناديق الإسلامية النشطة إلى 2399. وقد شهدت إدارة الأصول، اكتساب صناديق الوقف وصناديق الحج وصناديق التقاعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية زخما. وكان هناك

أيضاً تطوير قوي للمنتجات الجديدة بسبب إدخال الاستشارات الآلية. وشهد العقد أيضاً المزيد من صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعياً وتوسعاً في صناديق الثروة الإسلامية، فضلاً عن جذب أكبر للمؤشرات الإسلامية وصناديق الاستثمار المتداولة.

أما إجمالي الأصول المالية لقطاع التكافل العالمي فقد تضاعف ثلاث مرات في العقد الماضي ليصل إلى 89.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022. كما سجل قطاع التكافل ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي الأصول في عام 2023، حيث ارتفع بنسبة 1٪ عن عام 2022. وتحسنت البيانات المالية المعلنة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب الإفصاح والشفافية الأفضل داخل قطاع التكافل في أسواق مختلفة.

3- مستقبل الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات الراهنة.

أ. تحديات الصناعة المالية الإسلامية:

تواجه الصناعة المالية الإسلامية العديد من التحديات نذكر منها:

- نقص الكفاءات البشرية والكوادر المعرفية

إن من أكبر التحديات التي تواجه نمو المالية الإسلامية هو توفر كوادر وكفاءات بشرية تجمع بين الجانب الاقتصادي والمالي من جهة و الخلفية الشرعية والفقهية للمعاملات والشؤون المالية من جهة أخرى.

- مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات المالية

أدت التطورات التكنولوجية والرقمية إلى توجه المصارف والمؤسسات المالية من الوجود المادي إلى الوجود الافتراضي ، وعليه بات على المؤسسات والبنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور من خلال زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتبني أنظمة و برامج لمواكبة المنافسة في الاسواق الخارجية والداخلية، وهو ما يفرض أعباء جديدة مثل إدارة السيولة و المخاطر والنظم والمعايير المحاسبية التي تغيرت لضمان سرعة التسويات و زيادة الشفافية وهو ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين ورفع القدرة التنافسية. (مليك، 2019)

- الاختلافات الشرعية

بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في الجانب الشرعي للمالية الإسلامية إلا أنه لا يزال هناك اختلافات فقهية بين الهيئات الشرعية في العديد من المسائل ومدى شرعيتها، مما قد يؤدي إلى اختلافات في القرارات الموافقة على بعض المنتجات المالية الإسلامية.

- النظام المالي المزدوج

لا يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية العمل في نظام وداخل بيئة مالية تقليدية أو نظام مالي مزدوج دون التعرض لمخاطر أسعار الفائدة فالتعامل ضمن النظام المزدوج يسمح بنقل مخاطر أسعار الفائدة إليها. (رحمة، 2020)

- المنافسة الغير متكافئة:

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية منافسة كبيرة وقوية من المؤسسات المالية التقليدية مما يشكل تحدي كبيراً عليها، خاصة في ظل الخبرات الموارد البشرية و المالية الضخمة التي تتمتع بها المالية التقليدية.

- غياب الثقافة المالية الإسلامية:

تشكل الثقافة المالية حول الصناعة المالية الإسلامية عائقاً كبيراً، ذلك كون أن نقص الوعي بمفهوم التمويل الإسلامي وصيغته وخدماته يؤدي إلى توجه شريحة كبيرة من الأفراد إلى البدائل التمويلية التقليدية.

- مشكلة إدارة السيولة في البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير لها للاقتراض في حالة الحاجة للسيولة، في حين أن البنوك الإسلامية لا تحظى بهذه الميزة ، إضافة إلى البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى البنوك المركزية حسب ما تنص عليه القوانين ودون عوائد على ذلك ، مما يؤدي إلى مشكلة في إدارة السيولة لديها. (ابراهيم، 2007)

- العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الإسلامية:

تعمل البنوك الإسلامية في ظل نظام يرأسه البنك المركزي والذي يحدد ويضع القوانين والتشريعات و يشكل هذا عائقاً في العديد من الدول كون البنك المركزي لا يراعي خصوصيتها ونظام عملها وهو ما يشكل عائقاً كبيراً للبنوك الإسلامية وتجدر بنا الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية تعمل في ظل ثلاثة أنظمة تأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- نظام مصرفي إسلامي بالكامل كما هو الحال في باكستان، إيران، السودان.
- نظام مصرفي مزدوج وهي دول تسود في البنوك التقليدية إلا أنها تصر قوانين خاصة لعمل البنوك الإسلامية كما هو الحال في ماليزيا، الإمارات، الكويت، اليمن.
- نظام مصرفي تقليدي، وهي بنوك إسلامية تعمل في دول تسود في البنوك التقليدية ولا تصدر قوانين خاصة بها أو استثناءات كما هو الحال في الدول الأوروبية والعديد من الدول العربية مثل الجزائر وتونس والأردن ..الخ. (فوضيل، 2019)

- صعوبة التوسع دولياً:

اختلاف الأطر القانونية والتنظيمية بين الدول حول الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، مما يصعب توسع المؤسسات دولياً، مما يؤدي إلى إعاقة وتطور منتجات وخدمات الصناعة المالية الإسلامية وكذا في حجمها .

ب. الآفاق المستقبلية للصناعة المالية الإسلامية:

تعد الصناعة المالية الإسلامية من أكثر القطاعات نمواً في العالم، حيث بلغ حجم هذه الأخيرة ما يقارب 5 ترليون سنة 2023، كما تتسم آفاقها المستقبلية بالإيجابية إذ تشير تقارير تطوير التمويل الإسلامي إلى استمرارية النمو مع احتمالية بلوغ الصناعة المالية 7.5 ترليون بحلول سنة 2028، أي بمعدلات نمو سنوية تصل بين 10 بالمئة و 15 بالمئة وذلك على الصعيد الإجمالي، أما على الصعيد القطاعات فمن المتوقع ببلوغ سنة 2078 نمو قطاع البنوك الإسلامية ليصل إلى 5248 مليار دولار، نمو قطاع الصكوك ليلبلغ 1521 مليار دولار ،نمو قطاع صناديق الاستثمار الإسلامية 396 مليار دولار، في حين سيبلغ قطاع التكافل 138 مليار دولار.

يرجع النمو على منتجات التمويل الإسلامي إلى مجموعة عديدة من العوامل والأسباب نذكر منها:

- الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على المستوى المحلي والدولي.
 - زيادة الوعي والثقافة المالية الإسلامية حول طبيعة الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.
 - اعتماد الحكومات على الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع البنى التحتية.
 - البحث عن منتجات وخدمات مالية أكثر استقراراً وهو ما تقدمه منتجات وخدمات التمويل الإسلامي .
 - المبادئ الأخلاقية والمعايير التي تلتزم بها من عدالة، شفافية ، مسؤولية اجتماعية وحوكمة تعزز الثقة في المنتجات المالية الإسلامية.
 - التنوع الكبير في المنتجات والصيغ التي يمكن الاستثمار من خلالها بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
 - الدعم والتعاون الدولي والإقليمي وذلك من خلال العديد من الجهود من المؤسسات والهيئات الدولية (مجلس الخدمات الدولية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) وهو ما يساهم في توفير الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية مما يعزز الثقة في التمويل الإسلامي .
- وبالرغم من النمو السريع للتمويل الإسلامي بكافة قطاعاته، إلا أن الخبراء يرون أن تأثير هذا الأخير على الاقتصاد العالمي لا يزال محدوداً مقارنة بالتمويل الربوي التقليدي ، مما يتطلب بذل جهود مكثفة من الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.

III. خاتمة:

في الختام يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية شهدت تطورا ونموا كبيرا خلال العقد الأخير، مما ساهم في تعزيز مكانتها على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تميزت بقدرتها على تقديم خدمات ومنتجات تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات الباحثين عن بدائل تمويلية تتسم بالأخلاقية والاستدامة.

ورغم ما حققته الصناعة المالية الإسلامية من انجازات و تطورات منذ نشأتها، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات الصعبة أهمها غياب إطار تشريعي وقانوني الموحدة و الملائمة لطبيعة التمويل الإسلامي، المنافسة المالية الكبيرة من القطاع المالي التقليدي، نقص الوعي الثقافي من أفراد المجتمع بآلية وخصائص المالية الإسلامية، إضافة إلى صعوبة توحيد الفتاوى فيما يتعلق ببنود المعاملات المالية ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

وعلى صعيد الآفاق المستقبلية المتوقعة وفي ضوء ما حققته الصناعة المالية الإسلامية، تبدو آفاقها المستقبلية واعدة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية نحو نماذج اقتصادية ومالية مستدامة وقائمة على الأخلاق، وتبني العديد من الدول الإسلامية والغير إسلامية. إن تحقيق هذه الآفاق مرتبط بتعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود الحكومات، المؤسسات والهيئات المالية الإسلامية الدولية، لضمان توفير أطر قانونية وتشريعية تلائم المالية الإسلامية، وتوفير ابتكارات ومنتجات جديدة تتميز بالاستدامة والأخلاقية كميز تنافسية من جهة و تتواءم مع تطورات الاقتصاد والمالية المتسارعة ومتطلبات الأسواق العالمية من جهة أخرى.

IV. النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن بيانها على النحو التالي:

- تتميز الصناعة المالية الإسلامية بتنوع منتجاتها وخدماتها حيث لا تقتصر على قطاع البنوك الإسلامية وإنما تشمل قطاع التكافل الإسلامي و صناديق الاستثمار الإسلامية والصكوك الإسلامية.
- تشكل الصناعة المالية الإسلامية بديلا تمويليا يحقق التوازن بين الاستدامة والأخلاقية من جهة وتحقيق الربحية من جهة أخرى.
- بلغ إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية ما يقارب 5 ترليون سنة 2023، ومن المتوقع أن تشهد هذه الأخيرة نمو بنسبة 16 بالمئة بحلول سنة 2028.
- لا يزال حجم الصناعة المالية الإسلامية صغيرا مقارنة بالصناعة المالية التقليدية إلا أنها استطاعت تحقيق مكانة هامة ضمن النظام المالي العالمي.
- إقليميا تشكل الدول الخليجية مركزا رئيسيا للصناعة المالية الإسلامية، أما دوليا فتشكل ماليزيا، السعودية، الإمارات الدول الرائدة والأكثر تطور في المالية الإسلامية.
- تواجه الصناعة المالية الإسلامية العديد من التحديات إلا أنها تمتلك فرص نمو وتوسع واعدة مستقبلا في جميع أنحاء العالم.

- مستقبل تطور الصناعة المالية المستقبلية مرهون بقدرتها على تعزيز تطوير وابتكار منتجات مالية متوافقة مع الشريعة و دعم التعاون بين الهيئات التنظيمية والشرعية لتوحيد الأطر القانونية، إضافة إلى نشر الثقافة المالية حول الصناعة المالية الإسلامية.

V.التوصيات:

على ضوء ما تم التوصل إليه من النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات الدولية لضمان توحيد المعايير الشرعية والأطر القانونية والتنظيمية والرقابية.
- تحفيز الاستثمار في البحوث والدراسات الخاصة بابتكار بدائل مالية إسلامية جديدة لتلبية متطلبات الأفراد .
- تعزيز التكنولوجيا المالية (FinTech) لتبسيط المعاملات وتسهيل الوصول الى الخدمات بشكل رقمي وشفاف.
- تعزيز الثقافة المالية الإسلامية بين الأفراد و المؤسسات حول أهمية خدمات المالية الإسلامية وطبيعة عملها من خلال دمجها في المناهج التعليمية ونشر حملات توعوية وإقامة مؤتمرات وندوات.
- تكوين كوادر وكفاءات بشرية تجمع بين الجانب الشرعي و الجانب الاقتصادي والمالي.
- تقديم الدعم الحكومي للبنوك الإسلامية من خلال توفير قوانين وتشريعات تلائم طبيعة عملها.
- وضع استراتيجيات تساهم في توسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ، وتسهيل وصولها إلى مختلف الأسواق المالية العالمية.
- تعزيز التعاون الإقليمي و الدولي من خلال بناء شراكات وتبادل الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة للاستفادة من تجارب بعضها البعض.

الهوامش والإحالات

1. Islamic Financial Services Board. (2024). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT*. MALAYSIA.
2. ICD- LSEG . (2024). *Islamic finance development REPORT*
3. شهاب الدين العززي .(2011). *إدارة البنوك الإسلامية* . عمان ،الأردن :دار النفائس.
4. السرطاوي ،فؤاد (1999) .*التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص* .(01 éd.)الأردن :دار المسيرة للنشر والطباعة.
5. الكراسنة ابراهيم . (2007). *البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات* . صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
6. بلهادف رحمة. (2020). *قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي* . مجلة *إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*(02)، 314.
7. حسام الدين ابراهيم، دوغان جوليكيين . (حزيران، 2021). *التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية* .*الإلهيات*(06)، 67-68.
8. حمادي مليكة. (2019). *تحديات ومتطلبات نجاح المصرفية الإسلامية* . مجلة *الحدث للدراسات المالية والاقتصادية*(02)، 60.
9. خنوسة عديلة، لحسن فوزيل. (2019). *التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة* . مجلة *المقاولاتية والتنمية المستدامة*، 01(01)، 96.
10. علي ناصر عبد الحميد. (2014). *التأمين التكافلي. التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي.. التحديات والمواجهة* . (مركز الخبرات المهنية للإدارة،)
11. قرار رقم 30 (4/3). (1988). *سندات المقارضة وسندات* . مجلة *مجمع الفقه الإسلامي*(04)، 1809.
12. كروش نور الدين. (جوان، 2020). *دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية* . مجلة *التنمية والاستشراف والدراسات الاقتصادية*، 04(01)، 03.
- منذر قحف. (2004). *مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي* . (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للتنمية،) جدة ، السعودية.